مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

رأسمالية - الدولة في دول مجلس التعاون: دروس من الأدبيات حول النموذج الصناعي الصيني

فارس السليمان
باحث
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تقرير خاص

ربيع الثاني ١٤٤٣هـ / نوفمبر ٢٠٢١م

رأسمالية - الدولة في دول مجلس التعاون:
دروس من الأدبيات حول النموذج الصناعي الصيني

تقرير خاص

المحتويات

الخلاصة ٦

متن الدراسة ٧

فرضيات نوتون مطبقةً على رأسمالية - الدولة في دول الخليج ٩

أوجهُ التشابه الجزئية وآفاقٌ للبحوث المستقبلية ١٧

الخلاصة

مع تحوُّلِ الاقتصاد العالمي عن الوقود الأحفوريِّ، سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع اقتصاداتها، وتطويرها على أسسِ صناعية ومعرفية جديدة. وعلى الرغم من تركيزِ الكثير من الاهتمام الأكاديمي والإعلامي على مسارات التنمية النيوليبراليّةِ، فقد ظهرت في المنطقة الخليجية أنماطُ تنميةٍ جديدة، مبنية على رأسمالية - الدولة، وعلى وجه الخصوص في الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، تشبه في بعض الأحيان النماذج المستعملة في اقتصادات أخرى، تعتمد كثيرا على رأسمالية - الدولة، ويتجلى ذلك - تحديدا - عبر اضطلاع الدولةِ على نحوٍ متزايد بدور المستثمر برأس المال.

وعلى مرِّ العقد الماضي، أثارت عودةُ أنواعٍ مختلفة من رأسمالية - الدولة اهتماما بحثيّا بالاقتصاد السياسي، والسمات التنموية لهذه النماذج التي تقودها الدولة، وقد ركَّزت هذه الدراسات بالأساس على الصين، وأمريكا اللاتينية، لكنها قدَّمت أيضا مجموعةً من التأملات العميقة والعملية، التي يمكن تطبيقها بنتائجَ مثمرةٍ على فهم - وربما تحسين - نموذج رأسمالية - الدولة الخليجي الناشئ. وتقدِّم هذه الدراسةُ مساهمةً مبدئيّةً في هذا المسار، وتعتمد بالتحديد على فرضيّاتِ باري نوتون الستّ، حول «نموذج» رأسمالية الدولة الصناعية في الصين، بوصفها نقطةَ انطلاقٍ تحليلية، لفَهم رأسمالية - الدولة في الخليج.[1] وهي دراسة استكشافية، تهدف إلى تحقيق مقارنة نموذج رأسمالية - الدولة في الشرق الأوسط، مع نظيرها في شرقي آسيا.

(1) Naughton, Barry. “China’s Distinctive System: Can it be a Model for Others?” *Journal of Contemporary China* 19, no. 65 (June 2010): 437–60.

متن الدراسة

على الرغم من التصور السائد الذي شاع عن دول مجلسِ التعاون الخليجي، بوصفها معاقلَ للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، بما في قلب إصلاحاتِها من خصخصة وسياسات تركِّز على السوق، إلا أن هذه الدول، واصلت عملَها على نموذجٍ تنمويٍّ من رأسمالية -الدولة، في عملية عزَّزها الركود العالميُّ في عام 2008م، وعجَّل بها.[٢] فقد ظهرت أنماطٌ جديدة لرأسمالية - الدولة في الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، عبر اضطلاع الدولة - على نحوٍ متزايدٍ - بدور المستثمر برأس المال، ومديره؛ فقد أمسك صندوقُ الاستثمارات العامة بزمام التنمية في السعودية، بإنشائه ثلاثين شركةً جديدةً في عشرة قطاعات مختلفة، منذ عام ٢٠١٦م، وقد لعبت شركةُ مبادلة للاستثمار دورا مشابها في الإمارات.[٣]

وعلى نطاق أوسعَ؛ فقد شهِد العقد الماضي - منذ الركود العالمي في عام ٢٠٠٨م - تآكلا لقوة المذهب الاقتصادي النيوليبرالي التقليدي، مع تدخُّلِ الدول القويِّ والحاسمِ، ولم تسلم حتى الاقتصادات الرأسمالية الأشد ليبراليةً في اقتصاداتها، لدعم طلب المستهلكين، وإنقاذِ شركاتِ القطاعين: الصناعي والمالي الاستراتيجيَّين. وأثناء الركود الناجم عن الجائحة في عام ٢٠٢٠م، شهدنا أن الدول ضاعفت من اعتمادها على هذا النهج التنموي.[٤]

وعلى رغم أنه من الصعبِ الدفعُ بأنه قد برز - بالفعل - بديلٌ متماسكٌ يحلُّ محلَّ إجماع واشنطن، ويصبو نحو قلب المذهب النيوليبرالي، فإن نجاحَ أنظمة اقتصاديةٍ أخرى - وبالأخصِّ نظامُ رأسمالية الدولة الصيني - في العقود الأخيرة، أصبح دافعا وراء التوجُّه العالمي، بعيدا عن اعتبار اقتصادِ السوق المفتوح، نموذجا معياريّا ووحيدا للتنمية الاقتصادية.[٥]

وكذلك أثارت عودةُ أنماطٍ متنوعة من رأسماليّة - الدولة في العقد الماضي، إحياءً جديدا للاهتمام البحثيِّ بالاقتصاد السياسيِّ، والسمات التنموية لهذه النماذج، التي تقودها الدولةُ. وقد ركَّزت هذه الدراساتُ بالأساسِ على الصين، وأمريكا اللاتينية، لكنها قدَّمت أيضا مجموعةً من التأملاتِ

(2) تشير الدراسة إلى أعضاء مجلس التعاون الخليجي الست بتعبير: دول الخليج، أو دول مجلس التعاون.

(3) انظر حول صندوق الاستثمارات العامة:
https://www.pif.gov.sa/en/MediaCenter/Pages/NewsDetails.aspx?NewsID=63

(4) The $10 Trillion Rescue: How Governments Can Deliver Impact." McKinsey & Company, Public Sector Practice, June 2020, https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Industries/Public%20Sector/Our%20Insights/The%2010%20trillion%20dollar%20rescue%20How%20governments%20can%20deliver%20impact/The-10-trillion-dollar-rescue-How-governments-can-deliver-impact-vF.pdf

(5) Kennedy, Scott. "The Myth of the Beijing Consensus." *Journal of Contemporary China* 19, no. 65 (June 2010): 461–77.

العميقة والعملية، التي يمكن تطبيقُها بنتائجَ مثمرة على فهم (وربما تحسين) نموذج رأسمالية - الدولة الخليجي الناشئ. وتقدِّم هذه الدراسة مساهمةً مبدئية في هذا المسار، وتعتمد بالتحديد على فرضيَّات باري نوتون الست حول «نموذج» رأسمالية - الدولة الصناعية في الصين، بوصفها نقطةَ انطلاقٍ تحليلية لفهم رأسمالية - الدولة في الخليج.[٦] وهي دراسةٌ استكشافية، تهدف إلى تحقيق إعادة نظرٍ مقارنة في رأسمالية - الدولة في الشرق الأوسط، وشرقي آسيا.

وقبل الخوض في المقارنة، فمن المهم تأكيد الأطروحةَ التي قدَّمها نوتون وغيرُه، بأنه ليس هناك«نموذجٌ صيني» متماسكٌ، يمكن تَكرارُه في مكانٍ آخر، نظرا لمجموعة الظروف الأوَّليَّة الفريدة، التي أثّرت على تطور الدولة الصينية فيما بعد عامِ ١٩٤٩م. ويجب علينا، قبل مقارنة نظامَي الاقتصاد السياسي المختلفَيْن في الصين والخليج، أن نحدّد ما يتسم به النهج التنموي الصيني من سماتٍ خاصة؛ فبالطبع هناك - مثلا - أوجه شبه بين إرث تخطيط الدولة الشيوعي في الصين، والتنمية التي قادتها تاريخيا الدول الريعية الخليجية. لكن مع ذلك، هناك في حالة الصين عواملُ تاريخية متميزة، إن لم تكن استثنائية، تجعل من الصعب تَكرارَ النموذج الصيني تَكرارا دقيقا في أي نطاق آخر.

تتفق الكثير من الأبحاث حول وجود ثلاثةَ عوامل بنيوية، كانت ذات أهميةٍ خاصة في نجاح نموذج رأسمالية - الدولة الصيني، وهي: حجمُ سوقِها الداخلي، ووفرة العمالة في اقتصادها، والنموذج التسلطيُّ اللينيني، الذي تبنته الدولة. لكن بدلا من وصف نموذج قابل للتكرار، فإنه يمكن استقاء مجموعة من السمات أو الدروس، من نجاح النظام الصناعي الصيني، الذي وإن كان لا يرقى لمستوى النموذجِ، إلا أنَّه يبدو قادرا على تحدي المقولات الأساسية للنموذج النيوليبرالي، والذي كان مهيمنا إلى فترة قريبة. واعتمادا على تأمُّلات هذه المناقشة، سيدفع القسمُ التالي بأن الدولَ الريعيةَ في الخليج، تملك بالفعل سماتٍ معينةً من سمات رأسمالية - الدولة الصينية، لكنها تفتقد مكوِّناتٍ معينة، ربما كانت أساسية لما حقَّقه النهج الصيني من نجاحٍ اقتصادي.

(6) Naughton, Barry. "China's Distinctive System: Can it be a Model for Others?" *Journal of Contemporary China* 19, no. 65 (June 2010): 437–60.

فرضيات نوتون مطبقةً على رأسمالية - الدولة في دول الخليج

توفر فرضيات نوتون الست، إطارا تحليليّا مفيدا لفهم نجاح الصين في توظيف مجموعة من السياسات، لتوجيه التنمية الاقتصادية. وخلافا للكثير من المؤلفات التي ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات، يدفع نوتون بأطروحةٍ مقنعة، مفادها أن نجاحَ النظام الصناعي الصيني، لا يمكن أن يُعزى حصرا، ولا حتى عزوا خاصّا، إلى برنامج الإصلاح والانفتاح، الذي بدأ في فترة ما بعد عام ١٩٧٨م. بل إن الدروسَ المستفادة من التجربة الصينية، تشير إلى أن النجاحَ ينبع من التوازن بين دور قوي للسوق في بعض القطاعات، ودور قوي ومستمر للدولة في قطاعات أخرى. وسننظر في كلٍّ من هذه الفرضيات، ومدى توافقها مع سياسات دول الخليج.

الفرضية الأولى: يمكن للملكية العامة أن تكون فعالةً إلى حدٍّ كبير. وفي المجمل، «الاقتصاد المختلط» نموذج لائق للتنظيم الصناعي.

يقرُّ نوتون بأن الفرضيةَ الأولى لا تقتصر على الحالة الصينية، بل تعكس مبدأ أساسيّا للسياسة الإنمائية الاشتراكية، التي ازدهرت في الخمسينيات والستينيات، ولكنها فقدت زخمها في الربع الأخير من القرن العشرين. والواقع أن هذه الفرضيةَ تحظى بتأييد واسع النطاق في دول الخليج، كما يتجلى ذلك في الدور البارز لشركات النفط الوطنية، التي تهيمن على عناصر الإنتاج في اقتصاداتها. وفي الواقع، فقد حاولت بعض الدراسات الثاقبة حول الشركات المملوكة للدولة في الخليج، تفسير الكفاءة المفاجئة لبعض هذه الشركات، فَسَكَّ هيرتوغ (Hertog) تعبير «جزر الكفاءة»، لوصف الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك SABIC) - وهي شركة بتروكيماويات مملوكة للدولة في المملكة العربية السعودية - وغيرها من شركات الدولة الناجحة.[٧] وتشبه هذه الشركات الخليجية المملوكة للدولة، من نواحٍ عديدة، الشركاتِ متعددة الجنسيات الناجحة؛ فعلى سبيل المثال، وفي عام ٢٠٠٧م، استحوذت **سابك** على قسم البلاستيك في شركة جنرال إلكتريك، وسيطرت على شبكة البحث والتطوير والمبيعات العالمية الخاصة بها.[٨] وعادة يرتبط هذا النوعُ من نشاط الاندماج والاستحواذ برأس المال الخاص لا العام، ولكن الأخير أصبح شائعا بشكل متزايد في الخليج.

(7) Hertog, Steffen. "Lean and mean: the new breed of state-owned enterprises in the Gulf monarchies" in Seznec, Jean-François, and Mimi Kirk (eds). *Industrialization in the Gulf: A socioeconomic revolution*. London and New York: Routledge, 2010, 17–29.

(8) "GE Announces Sale of Plastics Business to Sabic for $11.6 Billion; Industrial Portfolio Transformed for Stronger Growth; Proceeds to be Used for Stock Buyback," General Electric, 22 May 2007, https://www.ge.com/news/press-releases/ge-announces-sale-plastics-business-sabic-116-billion-industrial-portfolio-0

وفي الواقع، فلدى دول الخليج تاريخٌ طويلٌ من تطوير الشركات المملوكة للدولة، مع بعض النجاح في قطاعي المرافق والاتصالات، وبعض المحاولات الفاشلة، لا سيما في القطاعات الصناعية.[9] ومع ذلك، فقد شهدت العقود الماضية انتعاشا في تطوير الشركات المملوكة للدولة، تماشيا مع الاتجاه العالمي بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م، وإن ساعدها ما حصل في السنوات التالية من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، وكما يلاحظ هيرتوغ:

> ومما يثير الدهشة أكثرَ، أنه قد برز في دول الخليج النفطية في السنوات الأخيرة، جيلٌ جديد من الشركات المملوكة للدولة؛ حيويٌّ، ومربحٌ، وسريعُ النمو، وينشط بشكل متزايد في الأسواق العالمية. وتعمل هذه الشركات بنجاحٍ في قطاعي التصنيع والخدمات على حدٍّ سواء، وتقف في تناقض صارخ مع الشركات المسيسة وغير الفعالة في الدول النفطية الأكثرِ اكتظاظا بالسكان، والأكثر شعبويةً من أمثال: فنزويلا، أو إيران، أو روسيا. إن الجيل الجديد من الشركات الخليجية المملوكة للدولة، تتطلب إعادة نظرٍ في الافتراضات التقليدية، حول التنمية التي تقودها الدولة.[10]

وقد نظرت بعضُ الدراسات الحديثة في أثر الشركات المملوكة للدولة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، على تشكيل سياسة الطاقة المتجددة، ودفع التقدم نحو الأهداف المناخية فيها.[11] ففي مجال السياسة المناخية، ربما تكون أنماط رأسمالية – الدولة، أفضل في تحقيق أشكالٍ معينة من الإصلاح السريع، كما تشير ريادة الصين في مجال الطاقة المتجددة. وإن الطريقة التي توظِّف بها دول مجلس التعاون الخليجي مصادرَ الطاقة المتجددة، وتفي بها بالتزاماتها المناخية، ستمثل اختبارا حاسما آخر في هذا الصدد.

هناك على الصعيد العالمي أمثلة محدودة من الشركات المملوكة للدولة، التي تعتبر وجهات للابتكار والتطور التكنولوجي السريع، مع بعض الاستثناءات الملحوظة في الدول التنموية (developmental

(9) Hertog, Steffen. *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*. Cornell Paperbacks. Ithaca London: Cornell University Press, 2011.

(10) Hertog, Steffen. "Lean and mean: the new breed of state-owned enterprises in the Gulf monarchies" 18.

(11) Al-Sulayman, Faris. "The Rise of Renewables in the Gulf States: Is the 'Rentier Effect' Still Holding Back the Energy Transition?" in Mills, Robin, and Li-Chen Sim (eds). *Low Carbon Energy in the Middle East and North Africa* Palgrave Macmillan, 2021, 93–119.

states) في تايوان، وكوريا الجنوبية، وفي بعض القطاعات في الصين.[١٢] ومن ثم، لم تكن الشركات الكبيرة والبارزة المملوكة للدولة في دول مجلس التعاون الخليجي استثناءً. وقد أجرى باحثو التوجهات العالمية في رأسمالية - الدولة، من أمثال موزاتشيو (Musacchio)، ولازاريني (Lazzarini)، أبحاثا تعتمد على ما يسمى بتقليد «أنواع رأسمالية - الدولة»، بهدف فَهمِ اختلافات السلوك بين الشركات التي تكون فيها الدولة المالكَ الأكبر، أو تلك التي تكون فيها المالكَ الأصغرَ.[١٣] وهناك حاجةٌ إلى مزيدٍ من البحث في أثر أنماطٍ جديدة من رأسمالية - الدولة، مع تولي الدولة دورَ المستثمر، بدلا من دور مدير الأصول ومشغلها.

الفرضية الثانية: (لا تزال) المنافسة أهمَّ من الملكية.

تمثل فرضيةُ نوتون الثانية نقطةً معقدةً إلى حدٍّ ما، لكنها مقنعةٌ في العموم، وذلك نظرا للنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها المنافسةُ بين مقاطعات الصين؛ فقد سمح حجمُ السوق الداخلي في الصين، بتجربة مجموعة من تصاميم السوق المختلفة، في مختلف القطاعات، ولعب خليط من الشركات المحلية والقومية المملوكة للدولة أدوارا مختلفة، اعتمادا على الإمكانات الاحتكارية لكل قطاع، وقد سمح هذا الحجم الكبير للسوق بمنافسة على نطاق واسع بين الشركات، وتعكس هذه المَزيَّةَ مشهد الشركات الإقليمية المملوكة للدولة، التي تتنافس عادة مع الشركات المحليةُ المملوكة للدولة، من مقاطعات صينية مختلفة، في قطاعاتٍ صناعية متعددة. ويعني حجمُ السوق أيضا، أن هناك عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يجلب معه فرصا لنقلِ المهارات والتكنولوجيا.

أما دولُ الخليج، فلا تملك أيٌّ واحدة من تلك الدول سوقا داخليةً كبيرة، وخاصةً بالنسبة للصناعات الاستهلاكية المباشرة، ومن ثَم لا يمكنها توقعُ التمتعِ بهذه المزايا؛ إلا أن تعميق الدفع باتجاه التكامل الاقتصادي لتجاوز الاتحاد الجمركي الحالي، وبناء سوق خليجية موحدة، من شأنه أن يخفِّفَ من بعض هذه المعوِّقات، ولا سيما بالنسبة للقطاعاتِ الصناعيةِ والتصديرية. وفوق ذلك، فإن الحجمَ

(12) Wang, Zheng. "National Humiliation, History Education, and the Politics of Historical Memory: Patriotic Education Campaign in China." *International Studies Quarterly* 52, no. 4 (December 2008): 783–806.; Li, Yuan, Yi Liu, and Feng Ren. "Product Innovation and Process Innovation in SOEs: Evidence from the Chinese Transition." *The Journal of Technology Transfer* 32, no. 1–2 (November 22, 2006): 63–85.

(13) Musacchio, Aldo, and Sergio G. Lazzarini. "Leviathan in Business: Varieties of State Capitalism and their Implications for Economic Performance." *Harvard Business School Working Paper S\eries*, 13 July 2012.

الجماعيَّ لسوقِ دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تكاملا، سيكون كبيرا، ويدخل في الاقتصاداتِ العشرةِ الأولى من حيث الناتجُ المحليُّ الإجمالي في العالم. وسيكون حجم هذا السوق الموحد كبيرًا بما يكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير أفق أكبر للمنافسة بين مختلف الشركات المملوكة للدولة، والمدعومة من قبلها. ويجري هذا النوع من المنافسة بالفعل في بعض القطاعات، لا سيما في قطاع البتروكيماويات، والطيران، وبعض القطاعات الصناعية.

لكن لا يبدو أن هذا النوع من المنافسة على المستوى الخليجي، جاء نتيجةَ جهدٍ منسق ومدروس.[١٤] وعلى عكس ذلك، فيبدو أن صنَّاعَ القرار في الصين، يتبنون نهجا استباقيّا في تصميم السوق، وخلق المنافسة في القطاعات الاستراتيجية وموازنتها، لخدمة أهدافهم التخطيطية طويلة الأجل، وكما يؤكد نوتون:

> لقد خلق صنَّاع السياسات في الصين بعضَ المنافسة في جميع القطاعات، التي تبرز فيها ملكيَّة الدولة؛ ففي القطاعات التي تحتكرها الحكومةُ المركزية، هناك دائما شركتان على الأقلِّ تتنافسان (ثلاث شركات في مجال الاتصالات على سبيل المثال: تشاينا موبايل، يونيكوم، وتشاينا تليكوم). وقد انقسمت الشركات إلى منافسين حتى في الصناعات الدفاعية، حيث الحكومةُ هي العميلُ الحقيقيُّ الوحيد، كما هو الحال في مجال الأسلحة.[١٥]

إلا أن دولَ الخليج، لم تركِّز بشكل مُنسق على خلق منافسة بين الشركات المملوكة للدولة، مع بعض الاستثناءات البارزة. وقد أدخل تحرير أسواق الاتصالات في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي قدرا من المنافسة النادرة. وإذا اعتبرنا دول الخليج تشكل سوقا داخلية واحدة - وهو هدف كان مجلس التعاون الخليجي يطمح إليه، لكنه لم يحققه إلى الآن - فهناك أيضا بعض الأمثلة على المنافسة الداخلية، أبرزها أن العديدَ من شركات الطيران الخليجية - الخطوط الجوية القطرية، والاتحاد للطيران، وطيران الإمارات - تنافست بشراسة على مجموعة من خطوط النقل بين الشرق والغرب. وبالمثل، تتنافس شركاتُ الطاقةِ المملوكة للدولة في قطاع الطاقة المتجددة في المناقصات

(14) Natasha Turak. "Shot at Dubai? Saudi Arabia Issues Bold Business Ultimatum to Pull Regional HQ Offices into the Kingdom," CNBC, 17 February 2021, www.cnbc.com/2021/02/16/targeting-dubai-saudi-arabias-ultimatum-to-pull-hq-offices-to-kingdom.html.

(15) Naughton, Barry. "China's Distinctive System": 444.

الإقليمية، مما أدى إلى اتفاقياتٍ لشراء الطاقة منخفضة التكلفة لمشاريع الطاقة الشمسية.[١٦] وتمثِّل شركتا «مصدر» الإماراتية، و«أكوا باور» في المملكة العربية السعودية - وكلتاهما ترجع ملكيتُه في غالبها إلى صناديقِ الثروةِ السيادية الخاصة بدولتيهما - أمثلةً جيدة لهذا النوع من المنافسة في مجال الطاقة، وتتنافس هاتان الشركتان الآن في مناقصات جنوب آسيا وأمريكا الجنوبية. وفي عام ٢٠١٩م، استحوذ صندوقُ طريقِ الحرير الصيني على حصة ٤٩٪ في أحد محافظ شركة «أكوا باور»، وتضافرت جهود الكيانين لمتابعة تنفيذِ مشاريعِ الطاقة في المنطقة، وهو مؤشرٌ يستند إلى شواهدَ متكررة على المصالح والنُّهُج المتقاربة للشركات المملوكة للدولة، في كلتا الدولتين.[١٧]

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي، قد خلقت بيئةً تنافسية بين الشركات المملوكة للدولة، لا تسمح الحماية الاحتكارية والدعم من الدول الأم بنوعٍ من «التدمير الخلّاق»، الذي تؤدي إليه المنافسةُ المثمرة في كثيرٍ من الأحيان. ومن الجليِّ أن هناك العديدَ من الدروس التي يمكن استخلاصُها من الحالة الصينية في هذا المجال، لكن من المرجَّح أن يعودَ المزيدُ من دمجِ اقتصادات دول الخليج في سوق واحدة، وإزالة الحواجز الحمائية بين دول المجلس، وتكوين جهاز معني بالرقابة والتخطيط، مثل الذي تضطلع به لجنة الإشراف على الأصول المملوكة للدولة في الصين وإدارتها (ساساك SASAC) - بمنافعَ ملموسة. فقد استمرَّ دور **ساساك** في التطور في السنوات الأخيرة تحت قيادة الرئيس شي جينبينغ، مع تشديدٍ مستمرٍّ على تحسين كفاءة الشركات المملوكة للدولة، من خلال عمليات التوطيد والتدمير الخلاق، وعبر أدوات سياسية قائمة على السوق.[١٨]

وتؤكد فرضية نوتون أيضا، أن تسخيرَ هذا النوع من المنافسة بين الشركات المملوكة للدولة، لأجل خلق حوافزَ للكفاءة والأداء في إدارة الشركات، هي الاستراتيجية التي اتبعتها الصين، بدلا من التدخل التخطيطي أو التنظيمي المباشر. ويستكمل بأن هذا النوعَ من الدور التنظيمي، قد يتجاوز قدرةَ الدولة في الصين، ومن ثَم، فإن دورها كمالكة للأصول، هو إقرارٌ بهذا النقص.[١٩] ومن ناحية أخرى، فيمكن القولُ أيضا: إن هذا الدور -كمالك لأصول، وليس منظما لأسواق - أسهل على الدول النامية الأخرى انتهاجه، وهو دور مُفضَّلٌ على أيِّ حالٍ، من هيمنة قطاع خاص فاسد، وغير منتج.

(16) Al-Sulayman, Faris. "The Rise of Renewables in the Gulf States": 94–98.

(17) "Silk Road Fund Becomes a 49% Shareholder in ACWA Power," ACWA Power, 15 February 2021, https://www.acwapower.com/news/silk-road-fund-becomes-a-49-shareholder-in-acwa-power-renewable-energy-holding-ltd/.

(18) Naughton, Barry. "The Current Wave of State Enterprise Reform in China: A Preliminary Appraisal." *Asian Economic Policy Review* 12, no. 2 (July 2017): 282–98.

(19) Naughton, Barry. "China's Distinctive System": 444.

الفرضية الثالثة: يمكن استخدام الملكيةُ العامة للاستفادة من قوة السوق، وخلق عوائد للاستثمار، وإنتاج سلع عامة.

هذه الفرضية أحد الأركان الأساسية في النموذج التنموي الخليجي في عهد النفط، نظرا إلى أن شركاتِ النفط الوطنية، اضطلعت بهذا الدور منذ نشأة هذه الدول. وكما ناقشنا في المقدمة، فقد بُني النظام الريعي على العوائد المُستَخرجة من احتكار المصالح النفطية؛ ففي الكويت - على سبيل المثال - شكَّلت إيرادات القطاع ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م، وهو ثالث أعلى مستوى في العالم.[٢٠] وتشكِّل هذه العوائدُ أساسَ ميزانية الدولة، ودولة الرفاه التي تدعمها.

لكن هذه الفئةَ الجديدة من الشركات المملوكة للدولة، في غير مجال النفط، لا تزال غير قادرة على أن تولِّدَ ريعا أو عوائدَ كافية، للتعويض عن النقص الوشيك في عوائد النفط. إلا أنه هناك الكثيرُ من الدروس، التي يمكن أن تأتي من تحليل حالة الشركات المملوكة للدولة في الصين، في هذا المجال، وقد حاولت بعضُ الدراسات إجراءَ تقييمٍ تفصيليٍّ للكيفية التي تحصل فيها الدولةُ الصينية على العوائد من هذه الشركات بفعالية، ولماذا ومتى فشلت بعض هذه الاستراتيجيات.[٢١]

الفرضية الرابعة: من الضروريِّ وجودُ استراتيجية نموٍّ قائمةٍ على الاستثمار. ومن ثم يُمكن قبولُ الاستثمار قبل الطلب، مما يخلق قدرةً لن تُستَغل إلا تدريجيّا.

تجربة الدول الخليجية تعكس صدق هذه الفرضية؛ إذ باستخدام ثروةٍ متراكمة من النفط - في هذا العصر، تحتفظ بها صناديق ثروتها السيادية في الغالب - وظَّفت هذه الدولُ استراتيجياتٍ استثمارية تُركِّز على العرضِ لبناء بنية تحتية عالمية المستوى في العديد من المدن. ومن نواحٍ عديدة، يمثل نموذجُ دبي مظهرا من مظاهرِ هذه الفرضية، حيث طُوِّرت مساحاتٌ واسعة من الساحل، في سلسلة طويلة من المشاريع العقارية والبنية التحتية، بما يسبق الطلبَ بفارقٍ كبير.[٢٢]

وقد جذبت المملكةُ العربيةُ السعودية الانتباهَ في السنوات الأخيرة، من خلال الإعلان عن سلسلةٍ من المشاريع الضخمة، التي تهدف إلى بناء مدنٍ جديدةٍ في أجزاء مختلفة من شبه الجزيرة. ويأتي غالبُ

(20) *World Bank's The Changing Wealth of Nations. 2019 Data Set,* available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=KW&most_recent_value_desc=true

(21) Lin, Karen Jingrong, Xiaoyan Lu, Junsheng Zhang, and Ying Zheng. "State-Owned Enterprises in China: A Review of 40 Years of Research and Practice." *China Journal of Accounting Research* 13, no. 1 (March 2020): 35. https://doi.org/10.1016/j.cjar.2019.12.001.

(22) Hvidt, Martin. "The Dubai Model: An Outline of Key Development-Process Elements in Dubai." *International Journal of Middle East Studies* 41, no. 3 (August 2009): 397–418.

تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة هذه من صندوقِ الاستثمارات العامة؛ صندوق الثروة السيادية الأساسي في الدولة. وفي نموذجٍ مألوفٍ للغاية لدى باحثي تطوير البنية التحتية في الصين، تُنفَّذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة هذه بما يتماشى مع خطط تنموية، أو رؤية طويلة الأجل. لم يكن من السهل استنساخُ نموذجِ دبي في مكانٍ آخرَ، بعد أن أثبت نجاحَه التجاريَّ، وأنشأ الاقتصادَ غيرَ النفطي الوحيد في المنطقة. وكما هو الحال في الصين، فهناك العديدُ من المشاريع التي تعتبر بمثابة «الفيلة البيضاء» غير المستدامة في جميع أنحاء دول الخليج، لكن بشكل عام، يسمح المشهد السياسي في هذه الدول بقبول مخاطر الاستثمار، وتحمل تكاليفه، ويتجلى ذلك في حالة مدينة نيوم NEOM المخطط لها حديثا في شمال غربي المملكة العربية السعودية.[٢٣]

الفرضية الخامسة: لأجل تحقيقِ نظامٍ سياسي يستهدف النمو، يمكن استخدام القطاع الحكومي في بناء فرص النمو (والعوائد) في الاقتصاد الخاص.

نجد هذه الفرضيةَ بارزةً في قصة التنمية الخليجية؛ فمثلها مثل الصين، نجدها مشتهرةً بارتباطها بسعي القطاع الخاص وراء الريع النفطي، واستمرار العلاقات غير الفعالة بين مجموعة من الشركات المحلية وبين الدولة؛ فالعديدُ من كبرى الشركات غير الخدماتية في مجال المقاولات والتطوير العقاري، يملكها ويديرها أفرادٌ مقربون من العائلات الحاكمة في الممالك الخليجية.[٢٤] ومن ثم، فهذه الفرضية لم تُكيَّف تكييفا جيدا في حالة دول الخليج، إلا أنه يمكن عرضُ حجةٍ مفادها أن دولَ المنطقة بدأت في إطلاق مجموعةً جديدة من الشركات المملوكة للدولة، في عدد من الصناعات المختلفة، في محاولة لتجاوز القطاع الخاص غير الفعال، الذي اعتاد على الدعم الحكومي، والعمالة المهاجرة الرخيصة، وعقود الدولة.

يجادل نوتون بأنه حُقِّق توازنٌ أكثرُ نجاحا في المشهد الاقتصادي الصيني؛ حيث اضطلع الحزب الشيوعي الصيني بدورٍ في الحفاظِ على الانضباط، والحدِّ من البحث عن الريع، أو السيطرة عليه من قبل القطاع الخاص المحلي.[٢٥] ويجري التركيز على هذه النقطة بالتحديد، بوصفها اختلافا مهمّا

(23) Roll, Stephan, and Stiftung Wissenschaft Und Politik. "A Sovereign Wealth Fund for the Prince: Economic Reforms and Power Consolidation in Saudi Arabia." *SWP Research Paper*, 2019, 10-15.

(24) Hertog, Steffen. "The Sociology of the Gulf Rentier Systems: Societies of Intermediaries." *Comparative Studies in Society and History* 52, no. 2 (2010): 305–307.

(25) Naughton, Barry. "China's Distinctive System": 456–457.

بين التجربة الصينية، وتجربة الاقتصادات النامية الأخرى؛ حيث تفوقت أشكال مختلفة من الفساد و البحث عن الريع، على سلطة الدولة في نهاية المطاف؛ فمع نمو الاقتصاد، وتوسع الفرص، كان ردُّ فعل الحزب الشيوعي الصيني هو تعزيز هرميته وهيكل حوافزه، بما مكَّنه من تحمل الضغوط الناجمة عن الأشكال المتزايدة التركيز من رأس المال الخاص، وممارسة الرقابة عند الحاجة. وتجلَّى ذلك على وجهٍ خاصٍّ على مدى العقد الماضي، في ظل حكم الرئيس "شي"، الذي شهد استخدامَ حملات مكافحة الفساد كأداة لإعادة التسلسل الهرمي والانضباط، وتعزيزهما في عدد من البيئات الاقتصادية، وبين طبقة المليارديرات في الصين.

إن التراثَ المؤسسي والأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني، وقدرته على التخطيط والتحكم المباشر، تختلف عن أيِّ مؤسسة قائمة في دول الخليج (أو في الدول النامية الأخرى). وعلى الرغم من وجود اتجاهٍ نحو مركزية السلطة وتوطيدها في عهد الرئيس "شي" في السنوات الأخيرة، إلا أن القدرةَ المؤسسية التي يتسم بها جهاز الحزب، لا تزال عنصرا جوهريا لنجاح النموذج، وهو عنصر لا يمكن تكراره في سياقاتٍ أخرى عن الصين، تختلف عنها اجتماعيّا واقتصاديّا، وفي الإرث التاريخي.[٢٦]

الفرضية السادسة: يمكن تحفيزُ مديري الشركات المملوكة للقطاع العام، من خلال ربط تعويضاتهم بأداء شركتهم في تعظيم قيمة الأصول.

للأسف، فإنه لا توجد بياناتٌ دقيقة متاحةٌ للجمهور، عن الرواتب الخاصة بكبار المديرين التنفيذيين؛ إلا أنها بلا شك تقع خارجَ جدولِ الأجور الحكومي المعياري في عدة دول خليجية، وتعد من أكثر الوظائف المرموقة، والأعلى أجرا في الاقتصاد.[٢٧] وهذا يشير إلى اعتمادٍ واسع للجزء الأول من الفرضية، الذي يقضي بأنه ينبغي تعويض مديري الشركات المملوكة للدولة تعويضا جيدا، لجذب أفضل المواهب، والاحتفاظ بها. أما الجزء الثاني من الفرضية، فهو أن هذا التعويضَ ينبغي أن يكون مرتبطا بالأداء، وهو أمرٌ يصعب تقييمُه دون بيانات. ومع ذلك، فإن الاتجاه الناشئ لإدراج حصص صغيرة من الشركات المملوكة للدولة في أسواق الأسهم المحلية، بما يسمح بإجراء تقييم سوقي (كما في حالة شركة أرامكو) - يشير إلى أن التعويضَ القائمَ على الأداء، أصبح الآن أكثرَ قابلية للتحقيق من الناحية العملية.

(26) Keliher, Macabe, and Hsinchao Wu. "Corruption, Anticorruption, and the Transformation of Political Culture in Contemporary China." *The Journal of Asian Studies* 75, no. 1 (February 2016): 5–18.

(27) Al-Sulayman, Faris. "'Reform dissonance' in the modern rentier state: how are divergent economic agendas affecting state- business relations in Saudi Arabia?" *British Journal of Middle Eastern Studies* 47, no. 1 (2020): 62–76.

أوجهُ التشابه الجزئية وآفاقٌ للبحوث المستقبلية

بعد أن أوضحنا مجموعةَ الظروف الأولية الاستثنائيةَ للدولة الصينية، فقد حاولت هذه المقالة الخوضَ في بحر المقارنة باستخدام فرضياتِ نوتون الست، لتكون نقطةَ انطلاق تحليلية لاستكشاف ما إذا كان نموذجُ رأسمالية - الدولة المتَّبع في الخليج، يعرض بعضَ ملامح النهج الصيني؛ ففي حين تبدو العديدُ من السمات الرئيسة للتنمية التي تقودها الدولةُ متشابهةً، فلم تتمكن دولُ الخليج من تطوير قدرةٍ مؤسسيةٍ للرقابة، كالتي يملكها الحزبُ الشيوعي الصيني، وجهاز **ساساك**. وقد اضطلعت هذه المؤسسات بدورٍ محوريٍّ في تخطيط السياساتِ وتنفيذها، وتصحيح المسارات في بعض الأحيان. ومن بين المجالات الأخرى التي يبدو أن «النموذج» الصيني يتميز بها، إدماجُ التعويضِ القائم على الأداء في إدارة الشركات المملوكة للدولة، وإحداث المنافسة الداخلية بين الشركات المتنوعة المملوكة للدولة، ولا سيما في الصناعاتِ التصديرية. وربما تؤدي زيادةُ التكامل بين دول مجلسِ التعاون الخليجي في سوقٍ واحدة، وبناء مؤسساتٍ واضحة ومستقرة، قادرة على الرقابة والتخطيط للسياسات على هذا المستوى - إلى منافعَ واضحة.

ومع تزايدِ الحاجةِ الملحَّةِ للتنويع الاقتصادي في دول الخليج، فسيكون من المهمِّ أن نصف ونتفهَّم بدقةٍ تكاليف نموذج رأسمالية - الدولة المتبع في التنمية ومنافعه، وكيف يمكن تكييفُ مثل هذا النموذج، وتطبيقه بشكلٍ أفضل في المنطقة. ويمكن لعلماء الاقتصاد السياسي في هذه الدول استمدادُ مجموعةٍ من الأفكار القيِّمة من المناقشات في الأدبيات المتعلقة برأسمالية - الدولة الصينية، والشركات المملوكة لها، ويمكنهم في أثناء ذلك تحقيقُ فَهم أعمق لكيفية وصف التطورات الحاصلة في الخليج، وتحليلها، بل وحتى تحسينها.

عن المؤلف

فارس السليمان: زميلٌ باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض، وباحثُ دكتوراه في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE)، وتركِّز أبحاثُه على الاقتصادات السياسية، والتحولات في مجالِ الطاقة في دول الخليج العربي. كان السليمان قبل انضمامه إلى مركزِ الملكِ فيصل محللا لمجلس التعاون الخليجي في شركة «أرابيا مونيتور Arabia Monitor» في لندن، ومساعدَ باحثٍ في مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء في واشنطن. وحصل على درجةِ الماجستير في السياسة المقارنة من كلية لندن للاقتصاد، ودرجة البكالوريوس من كلية دراسات الخدمة الخارجية التابعة لجامعة جورج تاون. كما أن السليمانَ مؤسسٌ مشاركٌ لشركة هالة للطاقة المتجددة، ومديرُها التنفيذي، وهي تعمل في مجالِ تركيبِ وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، على النطاق التجاري والصناعي في المملكة العربية السعودية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com